

العلماء في الدولة العثمانية منتصف القرن السابع عشر دراسة في كتاب "وقائع الفضلاء" لمحمد شينجي أفندي (*)

مرجعة رضوان السيد

I. كتب التراجم العثمانية: العمل الذي بين يدينا أطروحةٌ للدكتوراه تحلّل سبعماية ترجمةً ونيفاً من تراجم العلماء في كتاب «وقائع الفضلاء» لمحمد شينجي أفندي (١٠٨٧ - ١١٤٤ هـ). وأصل الكتاب في مجلدين اثنين - ما لبث ولده أن أضاف إليهما ثالثاً بعد وفاة والده؛ وقال في مقدّمته إنّ الوالد كتب التراجم لكنه لم يملك الوقت لترتيبها وتبييضها. والمجلدان الأولان مهديان للسلطان أحمد الثالث، والصدر الأعظم داماد إبراهيم باشا. وسارع ابنُ المؤلّف إلى إهداء المجلّد الثالث للسلطان محمود الأول (١١٤٣ - ١١٦٨ هـ) وصدره الأعظم حكيم أوغلي علي باشا. وتبدأ كتب التراجم العثمانية بكتاب طاش كبري زادة المعروف باسم: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية. والتراجم التي يتضمّنُها للعلماء والقضاة والمشايخ تبدأ مع مبتدأ الدولة، وتصل إلى منتصف عهد السلطان سليمان القانوني. وقد كتب طاش كبري زاده شقائقه بالعربية من ضمن الجنس الأدبي المعروف بأدب التراجم، والذي يملك تقاليد طويلةً وعريقةً بالعربية. ويأتي بعد الشقائق مباشرةً كتاب عاشق جلبي، ، بالعربية أيضاً، واسمه التذكرة عن الشعراء العثمانيين. وتصل التذكرة في تراجمها إلى عهد

Ali Uğur: The Ottoman 'Ulema in the Mid-Seventeenth Century: An Analysis (*) of the Vakā'i 'ü'l-Fuzalā of Mehmed Seyhi Efendi. Berlin 1986. Klaus Schwarz Verlag, CXV + 593 p.

السلطان سليم الثاني، وتحتوي على ٤٢ ترجمة، وقد اعتُبرت ذيلًا على الشقائق النعمانية. وهناك متابعة للتذكرة كتبها غزالي زاده. لكن الكتاب الذي اشتهر أكثر، واعتُبر ذيلًا للشقائق هو كتاب علي بن بابي المشهور بمَنك علي والمسمّى: العَقْد المنظوم في تراجم علماء الروم، وهو بالعربية أيضاً. ويتضمن تراجم العلماء الذين توفوا بين ٩٦٨ و ٩٩١ هـ، أي حتى عهد السلطان مُراد الثالث. على أن كتاب نوعي زاده عطائي المعروف بحدائق الحقائق اشتهر أكثر لدى الترك لأنه أول كتب التراجم بالتركية. وقد قُلد عطائي الأساليب العربية المتأخرة في البيان والبدیع، وتعقيدات النثر الفني، كما فعل الشيء نفسه مجدي أفندي الذي قام بترجمة الشقائق النعمانية الى التركية، وانتهى من ذلك عام ٩٩٥ هـ. وقد اعتمد عطائي في الحدائق على ترجمة مجدي أفندي للشقائق أكثر مما اعتمد على الأصل العربي للشقائق. ويصل عطائي في تراجمه إلى العام ١٠٤٤ هـ/ ١٦٣٤ م تاريخ وفاته. أما ترتيبُ العمل فهو على الطبقات؛ لكنها ليست الطبقات المعروفة لدى المؤلفين العرب؛ بل عهود السلاطين وينتهي بالطبقة السابعة عشرة في عهد السلطان مُراد الرابع. وذيل على عطائي عَشَاقِي زاده إبراهيم أفندي تحت اسم ذيل الشقائق؛ بالتركية. وُلد عَشَاقِي زاده عام ١٠٧٥ هـ. ودرس على والده الذي عيّن عام ١٠٩٠ هـ قاضياً بمكة المكرمة. وتولّى بعد ذلك مناصب تدريس في مدارس مشهورة، كما تولّى القضاء في عدة مدن رئيسية. وقد انتهى من تأليف ذيله عام ١١١٤ هـ، وأهداه لشيخ الإسلام فيض الله أفندي. فلمّا توفّي شيخ الإسلام انتظر عَشَاقِي زاده قليلاً ثم أهدى الكتاب للصدر الأعظم علي باشا (١١١٨ - ١١٢٢ هـ). وأق كتاب محمد شيخي أفندي: وقائع الفضلاء بمثابة تكملة لعمل عَشَاقِي زاده وإن يكن شديد الانتقاد له. ومحمد شيخي شأنه في ذلك شأن عَشَاقِي زاده تولّى القضاء التدريسي في أنحاء الدولة، وتوفّي عام ١١٠٢ هـ عن خمسة وستين عاماً. وقد رتب عمله على الطبقات مثل سابقه، مرتباً التراجم داخلياً حسب تاريخ الوفاة، كما فعل سابقوه أيضاً. لكنه يتجاهل عَشَاقِي زاده، ويبدأ حيث انتهى عطائي في الطبقة السابعة عشرة وحتى الطبقة الثالثة والعشرين أيام السلطان

أحمد الثالث. لكنه بعكس سابقه لا يكتفي بالترجمة للقضاة والشيخ والدراويش، بل يذكر وفيات الوزراء والشعراء وكبار رجالات الدولة. ثم إنه يُورد قوائم في آخر كل طبقة بأسماء شيوخ الإسلام، وكبار القضاة والإداريين، وكبار الولاة، وزعماء الإنكشارية، والقبودان. ويذكر علي أوجور أنّ أسلوب محمد شيخي شديد التعقيد والتكلف، لكنّ عمله أكثر كتب التراجم دقةً وتنظيماً حتى أيامه.

II. «العلمية» العثمانية منتصف القرن السابع عشر: بالاستناد الى عشاقى زاده ومحمد شيخي أفندي يمكن القول إنّ النظام التعليمي العثماني منتصف القرن السابع عشر لم يكن قد استقرّ، كما أنّ هرميته لم تكن قد نُظمت نهائياً. فقد كانت هناك دار التعليم، ومكتب الصبيان، لكنّ المعروف أنّ أبناء العلماء كانوا يتلقون تعلمهم الأولي في منازل آبائهم. ثم تأتي المدرسة الأولى الرسمية حيث يدرس الصغير أو يستظهر المتون مثل حاشية الجرجاني، والتجريد لنصير الدين الطوسي، ومفاتيح العلوم للسكاكي. وأدنى المدارس رتبة تلك المسماة: حاشية تجريد، أو مفتاح. بعدها يمضي التلميذ إلى مدارس أعلى إن كانت في بلدته أو مدينته، وإلا اضطرّ للذهاب الى اسطنبول. ولا يهتم عشاقى زاده أو شيخي أفندي بذكر تفاصيل أنواع المدارس، واختلافات البرامج ربما اعتماداً على معرفة قرائهم بذلك. وربما أفاد هذا - بعكس ما يقول علي أوجور - أنّ النظام التعليمي كان معروفاً ومنظماً وشاملاً. في المدينة أو العاصمة يُلازم الطالب في الصحن أو السليمانية، ويتخرج بلقب دانشمند الذي يؤهّله للتعليم. لكنّ لا بُدّ من أن تكون له علاقة خاصة بأحد كبار العلماء، ممن تعلّم عندهم، ويعرفون كفاياته، بحيث يستطيع عند تقدّمه لمنصبٍ معينٍ في التدريس أو القضاء أن يعتمد على «شهادتهم» له بالملازمة، وهذا هو المعنى الحقيقي للملازمة. وربما اقترب معناها من معنى الإجازة في المجال التعليمي العربي الإسلامي الكلاسيكي. ويعمل الطالب في العادة معيداً في المدرسة التي يتخرّج فيها. بيد أنّ مؤلفات القرن السابع عشر تبدأ بالحديث عن الفساد الذي داخل نظام الملازمة، ونظام المعيدين. إذ يقال في المصادر إنّ بعض التجّار الممولين استطاعوا

الحصول على المُلَازمة عن طريق الرشوة. كما أنَّ السلطان تدخل أحياناً لصالح بعض المقرَّبين منه أو من أولاده. والفترة الواقعة بين التخرج في مدرسة عليا، والحصول على المُلَازمة تُسمَّى نوبة أو انتساب الى. . . وهناك إشارات أنَّ المتخرِّج الذي يحصلُ على المُلَازمة يكون في أواخر العشرينات من عُمره في العادة. ذلك أنَّ عُشَّاقِي زاده، ومحمد شَيْخِي يَهْتَمَان بِذِكْر عُمر الدانشمند المعينَ لمدرسة دُنيا أو لقضاء من الدرجة الثالثة: ابتدائي خارج، أو قضا. وإذا كان التدرُّج الأول يعتمد الى حدٍّ كبير على التحصيل العلمي، والمُلَازمة، فإنَّ الصعود في سُلَّم العلمية يحتاج إلى أقرباء أقوياء، أو تقرب من جانب ذوي النفوذ. وكانت مراتب المدارس ومراتبها منتصف القرن السابع عشر تتضمن الدرجات التالية:

- ١ - ابتدائي خارج. ٢ - حركة خارج. ٣ - ابتدائي داخل. ٤ - حركة داخل.
- ٥ - موصلة الصحن. ٦ - الصحن (٨ مدارس). والمرتب في كلٍّ من هذه المدارس يُقارَبُ الخمسين أقبجه؛ إذ لا يتلازمُ التقدم في الرتبة والتقدم في الراتب. ولا غم لك الكثير من التفاصيل في هذا الشأن، لكنَّ كان من المعلوم أنه كان لا بُدَّ للعالم أن يَمُرَّ بخمس مراتب تعليمية قبل الوصول إلى الصحن. وهكذا فإنَّ موصلة الصحن تقع قبل الصحن مباشرةً. وبعد الوصول الى الصحن يرتفع الراتب الى ستين أقبجة في مدارس السليمانية الخمس: ابتدائي ألتمشلي، حركة ألتمشلي، موصلة سليمانيه (وخامس سليمانيه)، سليمانيه، دار الحديث بالسليمانية. ويذهب المدرِّس عادةً بعد دار الحديث للقضاء. لكن كانت هناك حالاتٌ عاد فيها قاضٍ للتدريس بدار الحديث، أو ذهب بعد دار الحديث للتدريس بمدرسةٍ أخرى سامية الرتبة والراتب.

وهناك وظائفٌ أخرى يمكن أن يقوم بها المدرِّس أثناء تدريسهِ مثل: إمامة السلطان أو الصدر الأعظم أو أحد كبار رجال الدولة. وفي مثل هذه الحالة يعمل مدرِّساً أيضاً لِصِغار الرجل الذي يؤمُّه. لكن كان هناك مدرِّسون لِصِغار الأمراء، وأبناء رجالات الدولة ممن لم يحصلوا على المُلَازمة أحياناً. وهؤلاء عادةً من أقاليم تتكلم العربية مما يدلُّ على حرص السلاطين والصدور ونقباء الأشراف على أن يتعلَّم أولادُهم العربية من متحدِّث بها وبخاصة حرصاً على

حُسْنُ نطقهم للقرآن؛ وربما من أجل ذلك تُطلق المصادرُ على بعض هؤلاء لقب حافظ إشارةً إلى أن سبب استخدامه حفظه للقرآن. ولا شك أن هؤلاء كانوا ذوي حظوة وبخاصة إذا صار الأمير الذي يدرّسونه سلطاناً. وذلك مثل وضع شيخ الإسلام فيض الله مع السلطان مصطفى الثاني. لكن مدرّسي الأمراء وأبناء الصدور ومشايخ الإسلام، كانوا في العادة مدرّسين في مدارس بالمدينة التي يُلازمون فيها الأطفال. وكان يمكن للمدرّسين حتى في المدارس الدنيا والمتوسطة أن يُعيّنوا لمنصب «فتوى أميني» (= أمين الفتوى) في المدينة التي هم فيها. بيد أننا نرى قضاة أيضاً عُيّنوا لهذا المنصب. وكان متاحاً للعالم المدرّس الشاب أن يتولّى منصب «التدكري» أي السكرتير الخاص لدى شيخ الإسلام أو أحد قاضي العسكر. وهناك مناصب أخرى تحت التدكري الظاهر أن المتولين لها لا بُدّ أن يكونوا قد نالوا حظاً من العلم الديني: المكتوبجي، والشريعتجي، والكتخذاء، والقسم. وكان بوسع المدرّس بجانب التدريس أن يتولّى وظيفة مفتش بأوقاف المدينة التي يدرّس فيها أو بأوقاف الحرمين. ومن بين الذين ترجم لهم شيخي هناك مدرّس واحد عُيّن لرتبة قاضي عسكر مباشرة. لكنّ هذا يُعتبر استثناءً لأن قاضي العسكر كان يُختار من بين القضاة العاديين، وليس من بين المدرّسين.

وهناك حالات كان فيها مدرّس المدرسة بإحدى المدن الإقليمية يُعيّن في الوقت نفسه مفتياً بالمدينة. وكان هناك احتمال في كلّ وقتٍ عند ما يبلغ المدرّس إلى رتبة الصحن أن يُعيّن للقضاء. وتدلّ المراسلات التي نشرها خليل إينالچك (في كتابه: الإمبراطورية العثمانية، ١٩٧٣) أنّ نظام التدريس، وطرائق التحول للقضاء؛ كلّ ذلك كان يجري على أحسن ما يُرام حتى مطلع القرن السابع عشر. لكنّ الفساد، والتقريب، والرشوة؛ كلّ ذلك سرعان ما انتشر وأثر على استقامة النظام واستقراره. وفي العادة فإنّ مدرّس الصحن كان يحصل على قضاء من الدرجة الثانية أو الثالثة، أي في المدن غير الرئيسية بالإمبراطورية. أمّا من هم أعلى في مدارس الألتمشلي فإنهم كانوا يحصلون على قضاء في المدن الرئيسية بالإمبراطورية مثل حلب ومكة والمدينة والقدس الشريف وقونية

وبورصة. وكان على القضاة المعزولين أن ينتظروا التعيين بالقضاء مرةً أخرى. وكان المفترض أن يتقاضوا منحةً ماليةً حتى في حال عزلهم؛ لكنّ المبالغ لم تكن كبيرةً بحيث يتمكنون بواسطتها من الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى التعيين المستجدّ. وكان القاضي بمجرد تعيينه ينتظر أن يصعد السُلّم إلى قضاء المدن الكبرى بحيث تأتي اسطنبول بعد مكة، فقاضي العسكر، ومشيخة الإسلام. وكان المنتظر من المعين لقضاء المدن الكبرى أن يقصدها بنفسه، ولا يعين نائباً عنه. لذا فكثيراً ما نقرأ عن وفاة المعين لقضاء مكة أو المدينة أو القدس أو اسطنبول؛ لأنّ هذه المراتب لم يكن يبلغها العلماء إلّا بعد أن يكونوا قد تقدموا في السنّ.

ونستطيع من متابعة تراجم شيخي أن نستنتج أنّ العلماء كانوا قد صاروا فئةً اجتماعيةً متميِّزة. إذ إن ثلث العلماء المدروسين (٧٣٥ عالماً) كان آباؤهم من فئة العلماء أيضاً. وبعد القرن السابع عشر صارت المُلَازمة الشديدة الصعوبة بالغة السهولة؛ فقد كان بعض كبار العلماء يمنحونها لصغارهم الذين يرثون فيما بعد مناصبهم. كما أنّ «فئة العلماء» كانت تؤكّد طبيعتها المتفرّدة بالتزاوج الداخلي، وبالدعم المتبادل. ومما يلفت الانتباه أنّ هذه الاستمرارية كانت واضحةً لدى العلماء، وليس لدى الدراويش. إذ لا يُورّد محمد شيخي غير ١٥ حالة ورث فيها الأبناء عن الآباء مشيخة الطريقة. وهناك حالاتٌ قليلةٌ حصل فيها أبناءُ تُجّارٍ على المُلَازمة وهم صغارٌ ربما عن طريق الرشوة. أمّا العسكريون فنادرًا ما حصل أولادهم رتبةً تعليميةً مما يدلُّ على الدقة في التقسيم للعمل بين الفئات الاجتماعية آنذاك. فكاتب جلبي (=حاجي خليفة) الأديب المشهور لم يكن باستطاعته إدخال نفسه بين فئة العلماء لأنه لم يمرّ بنظام التدريس الضروري لذلك. وكان رجالاً التنظيم الديني الكبار، ذوي المصلحة في الحفاظ على الهرمية؛ هم حراس تلك الفئة من مثل شيخ الإسلام، وقاضي العسكر. وفي الفترة التي درسها علي أوجور من خلال كتاب وقائع الفضلاء كانت الهرمية ما تزال شديدة الحيوية، كما كانت الفئة نفسها في حالة ازدهار. فقد بُنيت فيها ١١٢ مدرسة خارج جديدة. ومع ذلك فالواضح أنّ الأجيال الجديدة وخريجيتها

كانوا أكثر من حاجات تلك المدارس بكثير. وهكذا فإنَّ العلاقات والارتباطات والرشاوى كانت تلعب دوراً مهماً في إيصال المرء الى المنصب الذي يُفترض أنه يستحقه بعلمه. وكان منصب القضاء أخطر من منصب التدريس حتى في المدارس السامية المنزلة. فالذي يحتله كان في موقعٍ تتحدّد من خلاله رؤية الناس للعلماء وللدولة في الوقت نفسه ولذا فالتنافس عليه كان أكبر، والرشاوى والعلاقات كانت أفضل. وكان القاضي الكبير يعين عادةً لسنةٍ واحدةٍ يكون همُّه خلالها جمع أكبر قدرٍ ممكنٍ من المال لاسترداد ما بذله، وللإعداد لمرحلة البطالة اللاحقة، والرشوة اللاحقة أيضاً.

وطبيعي أن يؤدي ذلك كلّهُ على المدى الطويل الى التقليل من شأن التحصيل العلمي، والجهد العلمي، والصفات الشخصية الطيبة. فسواء جدّ أم لا، يكون عليه لكي يصل الى مراتب عليا أن يدفع ويكرّر ذلك، ويقف على الأبواب، ويدخل في مجموعاتٍ حزبيةٍ من علماء الدين أو الإداريين. ونجدُ محمد شيعي يكرّر وصف العلماء المترجمين بأنهم كانوا حجةً في الفقه أو التفسير أو المعاني دون أن يكون لأكثرهم كتابٌ واحدٌ فيما يُزعم أنهم حجةٌ فيه. ولم يكن للعلماء اهتمامٌ خارج حقلهم الضيق بعلوم الحضارة الإسلامية الأخرى مثل الجغرافية والتراجم، وأدب السمر؛ الأمور التي اشتهر بها كاتب جلبي. وكان جُلُّ ما يفعله العالم أن يكتب حاشيةً أو تعليقاً أو شرحاً على نصٍّ مشهور. فرغم الازدهار الشكلي لفئة العلماء من حيث الأعداد، والمدارس، والأوقاف، والمناصب؛ فإنّ التراجع العلمي كان يُشعرُ بأنها مُقبلَةٌ على تراجعٍ شامل. وهذا هو السبب في أنّ إدارة الدولة استطاعت أن تستوعبها تماماً أو أنّ هذا هو ما يذهب إليه علي أوجور بناءً على مقارنةٍ قام بها بين مفهوم طاش كبري زاده وصاحب العقد المنظوم للعلم والعلماء، ومفاهيم كُُلِّ من عشاقي زاده ومحمد شيعي.

بعد هذا يأتي الفصل الثالث، الذي يتضمّن تحليلاً مجدولاً لسبعماية ترجمةٍ ونيّف من تراجم وقائع الفضلاء البالغة حوالي الألفين. وتتضمن الترجمة أسماء المدارس التي تعلّم فيها العالم، والمناصب التي تولّاها على مرّ السنين، والمؤلّفات التي خلّفها إن كان قد ألّف.

